الفصل الثاني

نشاط اليهود الاقتصادي

- العوامل التي ساعدت اليهود على القيام بدورهم في الاقتصاد المصري.

- مجالات النشاط الاقتصادي لليهود في مصر.

(أ) التجارة.

(ب) الزراعة وامتلاك الأراضي.

(ج) الصناعة.

(د) البنوك والمصارف.

- المميزات التي امتازت بها الأنشطة اليهودية في مختلف المجالات الاقتصادية.

- موقف المصريين من نشاط اليهود الاقتصادي.

ساهم اليهود مساهمة فعالة في تنمية وتطوير الاقتصاد المصري، وقد ظهرتْ هذه المساهمة بصورة أوضح خلال فترة الدراسة (١٨٨٢-١٩٤٨م)، تلك الفترة التي شهدت تغيرات عديدة في تاريخ مصر السياسي.

وقد ظهرت هذه المساهمة في معظم المجالات الاقتصادية في مصر، فبرزوا في المجال التجاري والزراعي والصناعي، هذا بالإضافة إلى نشاطهم في المجال المصرفي والمضاربات المالية، كذلك ظهر نشاطهم في ميدان البناء والتعمير، وعملوا أيضًا في مجالات المواصلات والسياحة والإعلانات.

وعلى هذا فإنَّ اليهود قد شاركوا في معظم المؤسسات الاقتصادية في مصر بطرقهم وأساليبهم المعروفة.

وباختصار كان اليهود متغلغلين في الاقتصاد المصري تغلغلًا كبيرًا، ففي بعض المصانع والمشاريع الاقتصادية في مصر كانت الإدارة، من المدير إلى ضارب الآلة الكاتبة، من اليهود.

ويتضح مدى هذا التغلغل لليهود في الاقتصاد المصري من معرفة أن ٩٨٪ من رجال البورصة في مصر كانوا يهودًا، بالإضافة إلى أن اليهود سيطروا سيطرة تامة على ١٠٣ شركة مصرية من مجموع شركات مصر، البالغ عددها في ذلك الوقت ٣٠٨ شركة[1].

(١) الإحصاء العام للقطر المصري سنة ١٩٤٢م.

هـذا عـدا مـساهمتهم غـير المبـاشرة في بقيـة الـشركات المـصرية؛ فقـد كـانوا يـساهمون في بقيـة هـذه الـشركات أو المجـالات التـي لم يظهـروا فيهـا بالتمويـل برأس المال أو العضوية... إلخ.

وعـلى هـذا فـإن اليهـود كـانوا يمثلـون بالنـسبة للاقتـصاد في مـصر الـشرايين بالنسبة للجسم[1]. ولا شك أنه قد توفرت عوامل ساعدت اليهـود عـلى القيـام بهذا الدور الخطير الذي لعبوه في الاقتصاد المصري.

ولا بد قبل الخـوض في نـشاط اليهـود الاقتـصادي في مختلـف المجـالات مـن عرض هذه العوامل.

العوامل التي ساعدت اليهود على القيام بدورهم في الاقتصاد المصري

١ - الامتيازات الأجنبية:

كانت هذه الامتيـازات تعنـي في الواقـع أن الدولـة تمـنح بعـض الجماعـات أو الأفـراد أو الـدول تـسهيلات خاصـة، تهـدف إلى اسـتثمار أمـوال صـاحب هـذا الامتياز، وذلك في رفع وتطوير اقتصاد البلد الذي منحه هذه الامتيازات.

---

(١) Twfik Soliman Abou Heif - les relations entre Egyptiens et Guifs - P. ٤٢.

وكان اليهود من أوائل الذين استفادوا من هذه الامتيازات، ومن هنا يتضح لماذا أقبل اليهود على التجنس بجنسيات الدول الأجنبية التي كان لها حق هذه الامتيازات في مصر؛ إذ إن اليهود يفضلون حماية الدول الأجنبية على حماية الدولة العثمانية البعيدة السلطة[١]؛ حيث إن الامتيازات كانت تعفي اليهود من التقيد بقوانين مصر وتعفيهم من دفع الضرائب، هذا بالإضافة إلى استثناءات أخرى.

وقد أساء قناصل الدول الأجنبية في مصر استعمال وتفسير هذه الامتيازات، وخاصة بعد اتساع نطاقها.

وتنقسم الامتيازات الأجنبية التي تمتع بها الأجانب عامة واليهود خاصة في مصر بعد إقامة المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٧ م، إلى أربعة أقسام هي[٢]:

١- الامتياز القضائي.

٢- الامتياز التشريعي.

٣- الامتياز المالي.

٤- الامتيازات الخاصة بالحرية الشخصية وحرية السكن.

وعلى هذا فإن إيجاد مثل هذه المحاكم المختلطة قد منح اليهود فرصًا أكثر لنهب الاقتصاد المصري، وبالتالي ترتب على إيجاد هذه المحاكم أيضًا سلب

(١) دكتور إبراهيم عبده، ودكتورة خيرية قاسمية: المرجع السابق، ص١٦٠.

(٢) فؤاد كرم: المرجع السابق، ص١٢.

سلطة الحكومة المصرية[١]. وقد دفعت هذه الحالة غير المستقرة -خاصة الحالة القضائية في مصر- إلى أن نادي اللورد كرومر بضرورة توحيد القضاء في مصر على جميع مرتكبي الجرائم[٢].

وفي رأي كرومر أن توحيد القضاء في مصر هو السبيل الوحيد لتأمين المصريين في بلادهم.

واستمرت هذه الامتيازات الأجنبية بثمارها السيئة إلى سنة ١٩٣٧م، حيث انعقد مؤتمر مونترو، ثم بدأت فترة انتقالية بعد هذا المؤتمر من سنة ١٩٣٧م إلى سنة ١٩٤٩م، بدأت تخف وطأة هذه الامتيازات خلال هذه الفترة.

٢- رعاية وتشجيع السلطة الحاكمة في مصر لليهود:

لقد اتبعت مصر سياسة خاصة تجاه الجالية اليهودية، كان قوامها التسامح مع هذه المجموعة من الأفراد، وقد ترتب على هذه السياسة أن عاش اليهود في أمن واستقرار لم يجدوه في أي بلد حملوا جنسيتها، وترتب أيضًا على هذه المعاملة الحسنة أن سيطر اليهود في مصر على جوانب هامة من الاقتصاد المصري[٣].

---

(١) عبد الرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، الجزء الثاني، ص٢٤٢.

(٢) التقرير السنوي للمعتمد البريطاني عن الحالة المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر وفي السودان سنة ١٩٠٥م، ص١٧.

(٣) أحمد أبو كف، أحمد غنيم: يهود مصر والحركة الصهيونية سنة ١٨٩٧ - ١٩٤٧، ص٥١.

ولا شكَّ أن سياسة التسامح هذه من جانب المصريين قد شجعت اليهود على الاشتراك في النشاط الصهيوني، وخاصة اليهود الرأسماليين الذين لعبوا دورًا خطيرًا في الاقتصاد المصري مما سيتضح فيما بعد.

على أنه تجب الإشارة هنا إلى أنه قد قابل سياسة التسامح هذه التي اتبعتها مصر مع اليهود، سياسة اضطهاد لاقوها في البلاد التي هاجروا منها، وهنا يظهر شيء هام، وهو أنه لم يحدث أي اضطهاد أو معاملة سيئة من جانب المصريين في مصر ضد اليهود؛ إلا خلال فترة الأربعينات مع ظهور قضية فلسطين إلى حيز الوجود، والدليل على هذا أنه كلما احتدت تلك المشكلة كلما زاد كره وبغض المصريين لليهود[1]، ولا يمكن إرجاع هذا البغض إلى سبب ديني؛ لأن السبب الرئيسي لكراهية المصريين لليهود يكمن في العامل الاقتصادي؛ إذ إن اليهود سيطروا على معظم جوانب الاقتصاد المصري سيطرة تامة، بالإضافة إلى أنهم أقبلوا على تملك الذهب والتجارة فيه، مستندين إلى ما جاء في التوراة والتلمود، إذ اعتبروا الذهب شيئًا يسهل نقله وتهريبه[2].

هذا بالإضافة إلى أنَّ اليهود لم يقبلوا على زراعة وتملك أراضي زراعية في مصر إقبالًا كبيرًا؛ لأنهم كانوا يعتقدون أنها أراضي أجنبية، فسعوا إلى تملك هذا الذهب بأية وسيلة باعتباره طريقهم الوحيد إلى تحقيق أهدافهم، وهي السيطرة على شعوب العالم.

---

(١) روز اليوسف، ١٦ فبراير سنة ١٩٨١م، ص٩.

(٢) وليم فهمي: الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة، ص٣٧.

ومن أجل ذلك حلل اليهود لأنفسهم غش غير اليهود، مستندين في ذلك إلى ما ذكر في التلمود، والذي يبدو أنهم فسروه حسب رغباتهم.

٣- ارتفاع نسبة التعليم بين يهود مصر:

بمعنى أنه قلَّ أن يوجد يهودي بين يهود مصر -سواء ممن كانوا يحملون الجنسية المصرية أو غيرها- غير متعلم مثقف، أو على الأقل لا يجيد القراءة والكتابة. والدليل على ذلك إحصاء سنة ١٩٠٧م في تقرير المعتمد البريطاني لسنة ١٩٠٨م، وهذا الإحصاء عن عدد الذين يجيدون القراءة والكتابة في مصر[١]. وقد اتضح منه أنَّ عدد الأميين من اليهود الذكور ٤٤١، وعددهم من الإناث ٦٨٧؛ أي حوالي ١١٢٨ من الذكور والإناث، في الوقت الذي كان فيه عدد اليهود في مصر حسب إحصاء سنة ١٩٠٧م (٣٨٦٣٥) أي أن ٢.٩٢٪ من مجموع سكان مصر من اليهود خلال تلك السنة، ومن هنا يمكن معرفة مدى أثر هذا العامل إذا وضع في الاعتبار إن كان اليهود يركزون بالدرجة الأولى على نشر الثقافة والتعليم التجاري بين أبناء طائفتهم.

وملحق بهذا الكتاب جدول يوضح نسبة الذين يجيدون القراءة والكتابة، ونسبة الأميين من اليهود في كل محافظة ومديرية في مصر، حسب إحصاء ١٩٤٧م[٢].

---

(١) التقرير السنوي للمعتمد البريطاني عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر وفي السودان لسنة ١٩٠٨م، ص١٨.

(٢) مصلحة عموم الإحصاء العام لسكان القطر المصري سنة ١٩٤٧م، من ص٣٥٨ إلى ص٣٦١، انظر ملحق رقم «١».

ويستنتج من الجدول المشار إليه في الملحق ما يلي:

١- يوجد في محافظات مصر الخمسة ٩٧.٣٧٪ من يهود مصر حسب إحصاء سنة ١٩٤٧م، مع ملاحظة أن هذه النسبة لم يحسب فيها الأطفال دون الخامسة من هذه النسبة ٩٧.٣٧٪، يوجد ٧٨.٧٦٪ ملمون بالقراءة والكتابة، ١٦.٠٩٪ أميون، أما الحالات غير المبينة من هذه النسبة فقد كانت ٤.٤٣٪. ومن هنا يتضح مدى ارتفاع المستوى التعليمي بين يهود مصر وخاصة في المحافظات الخمسة.

٢- مجموعة اليهود في الوجه البحري ٨١٤ منهم ٧٦.٠٤٪ ملمون بالقراءة والكتابة، ٢٠.٧٦٪ أميون، أما الحالات غير المبينة في الوجه البحري فقد كانت ٣.١٩٪.

٣- أمَّا اليهود في الوجه القبلي فقد بلغ عددهم ٧٣٠ يهوديًّا، منهم ٨٤.٧٩٪ ملمون بالقراءة والكتابة، ١١.٩٧٪ أميون، أما الحالات غير المبينة فقد كانت نسبتهم ٣.٢٩٪.

٤- يتضح أيضًا من قراءة هذا الجدول أن يهود الوجه البحري أكثر من يهود الوجه القبلي من الناحية العددية، وبالرغم من هذا فإنَّ نسبة الأميين كانت منتشرة بين يهود الوجه البحري أكثر منها بين يهود الوجه القبلي، ولعل هذا بسبب وجود مديرية الجيزة ضمن مديريات الوجه القبلي.

ومن هنا يتضح أثر ارتفاع المستوى التعليمي بين يهود مصر، وبالتالي أثره في نشاطهم الاقتصادي.

٥- اتصال اليهود الموجودين في مصر على مختلف جنسياتهم بالخارج:

بمعنى أن الجماعات اليهودية قد عملت على توثيق علاقاتها بالبيوت المالية والمؤسسات التجارية الكبرى في الخارج. ولا شك أن هذه الاتصالات والعلاقات التجارية، قد أكسبت اليهود في مصر خبرة ودراية بأحدث الأساليب التجارية والاقتصادية، لاختيار ما يناسب المجتمع المصري.

هذا بالإضافة إلى أن هذه العلاقات في بعض الأحيان كانت تتعدى المؤسسات والهيئات التجارية؛ إذ إن اليهود عملوا على توطيد علاقاتهم مع الحكومات الأجنبية؛ ليسهل عليهم كسب جنسيات بلاد هذه الحكومات، وبالتالي تحقق لهم الحماية التي طالما تمناها اليهود.

ويمكن إدراك مدى أهمية هذه العلاقات إذا وضع في الاعتبار، أن البيوت والمؤسسات المالية والتجارية التي عمل اليهود في مصر على توثيق علاقاتهم بها، كانت معظمها يهودية.

٦- اهتمام اليهود بنشر التعليم الفني بين أبناء طائفتهم:

ذلك أن هذا التعليم يعتبر عماد أي نشاط اقتصادي ناجح؛ لأنه يخرج كفاءة عمَّاليَّة ماهرة، وفي نفس الوقت يوفر جزءًا كبيرًا من المرتبات التي يتقاضاها أصحاب المؤهلات العليا التي يغلب على أضحابها الطابع النظري.

ومن مظاهر اهتمام الجماعات اليهودية بهذا التعليم الفني على سبيل المثال: أن «جوزيف شيكوريل» هو الذي اتبع نظام التدريب المهني، بهدف تخريج عمال أكفاء للعمل في منشآته.

هذا بالإضافة إلى أن اليهود قد اهتموا بتعليم أبناء الطائفة بعض الصناعات والحرف اليدوية أثناء الدراسة الابتدائية. وعلى هذا فإنه قلَّ أن يوجد يهودي لا يجيد حرفة يدوية يستطيع أن يتكسب منها في مختلف المجالات.

ولا شك أن الاهتمام بهذا النوع من التعليم أثناء الدراسة الابتدائية، يجعل اليهودي قادرًا على العمل في أي مكان إذا لم يستطع إتمام تعليمه.

وإذا قدر له إتمام التعليم يكون بذلك لديه خبرة بالأعمال الحرفية التي يقوم بها العمال إذا كان رئيسًا لمنشأة.

٧- طريقة تكوين المجتمع المصري:

بمعنى أن المجتمع المصري لم يكن يعرف النظام الرأسمالي قبل ذلك الوقت[١]، مما أتاح فرص العمل أمام الجميع، فاستغلها اليهود أحسن استغلال لمصلحتهم أولًا، ولرفع وتطوير الاقتصاد المصري ثانيًا. ولعل هذا السبب كان وراء اقتران النشاط الاقتصادي في مصر خلال فترة الدراسة بالجماعات اليهودية.

---

(١) يعقوب خوري: المرجع السابق، ص٣١.

ولم تظهر الطبقة البرجوازية «الوسطى» في مصر إلا أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية؛ وذلك أنه حتى قيام هذه الحرب كان معظم ما يدخره المصريون يتجه في الغالب نحو شراء الأراضي والعقارات، ولم يتجه نحو الاستثمار - لأسبابٍ سيأتي الحديث عنها فيما بعد- وعلى هذا لم تظهر أية مبادرة فردية من جانب المصريين في حركة الاتصال المصري قبل قيام الحرب إلا مبادرات قليلة[١].

ومن ثم فقد ترتب على احتكار اليهود للنشاط الاقتصادي في مصر، ضعف الطبقة الوسطى أو انعدامها؛ مع أن هذه الطبقة هي العمود الفقري للحكومات الديمقراطية[٢].

ومن هنا يمكن الوقوف على أهمية هذا العامل ودوره في تشجيع اليهود على القيام بدورهم الاقتصادي المعروف.

هذا بالإضافة إلى أنه قد ترتب على ضعف الطبقة الوسطى، أن ضعف نفوذها الاجتماعي والسياسي نتيجة عدم مشاركتها في المجال الاقتصادي في مصر.

---

(١) د. محمود متولي: تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي خلال الحرب العالمية الثانية من سنة ١٩٣٩م إلى سنة ١٩٤٥م، ص٩.

(٢) حافظ عفيفي: على هامش السياسة، ص٢١١.

٨- الوراثة:

فقد كان لدى اليهود استعداد موروث منذ القدم في مجال النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء العالم. كما كانت لديهم خبرة بأساليب العمل والمعاملات المالية والتجارية، هذا بالإضافة إلى أن هؤلاء اليهود الذين وجدوا في مصر قد أتوا من بلاد على درجة كبيرة من النشاط التجاري؛ ولكنهم اضطروا إلى ترك هذه البلاد فرارًا من الاضطهاد[1] الذي لاقوه من جانب حكامها.

٩- ارتباط الشباب المصري بالعمل الحكومي:

ذلك لأن الشباب المصري كان فور تخرجه وإنهاء دراسته -مهما كان نوع هذه الدراسة- يسارع للالتحاق بالعمل الحكومي الذي يمنحه مرتبًا مضمونًا، ومن خلال البحث لم يعثر على شاب متعلم عمل بالنشاط الاقتصادي في مصر؛ إلا من أغلقت في وجهه دواوين الحكومة[2]، وإذا قدر وعمل شاب بالنشاط الاقتصادي -وخاصة النشاط التجاري- فإن مصيره يكون الإخفاق لأسباب عديدة منها:

أنَّ الشباب المصري الذي كان يعمل في المجالات الخاصة بالعمل الاقتصادي، كان يعتقد أنه لا بد أن تتوافر لدى كل من يخوض غمار هذا

(١) أ.د عبد العظيم رمضان: الصراع بين الطبقات، ص٤٧.

(٢) حافظ عفيفي: المرجع السابق، ص٢١١.

النشاط رأس مال كبير يحقق ربحًا أوفر. ولم يضع هذا الشاب في اعتباره أن أي عمل يبدأ برأس مال بسيط، ثم ينمو ويكبر فيما بعد، ويترتب على هذا النمو تحقيق ربح كبير. هذا بالإضافة إلى أن الشاب المصري كان يعتقد أن هذا العمل في مجال الاقتصاد يحتاج إلى خبرة وكفاءة؛ بينما نسي أن الخبرة والكفاءة تأتي نتيجة الاستمرار في العمل.

كذلك كان الشاب المصري يعتقد أن معرفة تفاصيل العمل الذي يزاوله - وخاصة العمل التجاري، وتحسين علاقاته مع جميع زملائه على اختلاف مستوياتهم- أمر لا يتفق مع مركزه الاجتماعي.

وهنا تجب الإشارة إلى أن الشاب المصري كان يتعلل بهذه الأسباب، وهو في الحقيقة لا يرغب في المغامرة؛ لأنه يرغب في مرتب مضمون دون هذه المغامرة.

وعلى هذا يمكن معرفة أهمية هذا العامل إذا عرف أن عماد أي نشاط اقتصادي في أي مجتمع هو الشباب، وخاصة الشباب المثقف الذي كان يعتبر العمل التجاري عملًا مؤقتًا إلى حين حصوله على عمل حكومي؛ بينما العمل الحر أكثر نفعًا[1] وفائدة من العمل الحكومي.

ومن هنا فتحت أبواب النشاط الاقتصادي على مصراعيها أمام الجماعات اليهودية في مصر؛ بينما أخفق فيه الشباب المصري.

---

(١) المؤيد، ٢٨ نوفمبر ١٩٠٦م، ص١، تحت عنوان: الحركة المالية في مصر.

١٠ - عدم إسهام المصريين بصفة عامة في الحركة المالية في مصر:

يرجع عدم مشاركة المصريين في هذه الحركة وهذا النشاط إلى عدة أسباب؛ منها على سبيل المثال:

(أ) أسباب دينية:

إذ إن العلماء الدينيين قد فسروا تعاليم الدين تفسيرًا يفهم منه أن استثمار المال في الشركات الائتمانية، أو إيداعها في المصارف[١] بهدف تحقيق أي ربح - أمر يتنافى مع تعاليم الأديان.

وكانت هذه الأسباب الدينية أيضًا وراء عدم مساهمة المصريين في عملية شراء الأسهم والسندات.

وليس معنى هذا أنه لم توجد أي مشاركة من جانب المصريين في الحركة التجارية في مصر، إذ وجدت بعض المحاولات؛ ولكنها كانت محاولات فردية وليست محاولات من جانب شركات كبرى[٢]. ومن المعروف أن الأفراد غير قادرين على تحمل خسارة النشاط الاقتصادي، كما تتحمله الشركات.

(١) محمد فهمي لهيطة: المرجع السابق، ص٢٢٣.

(٢) د. نبيل عبد الحميد سيد أحمد: النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٥٢م، رسالة دكتوراه منشورة، ص٢٥٢.

(ب) انعدام التوفير لدى المصريين:

وإذا افترض وجود التوفير فليس هناك تعاون بينهم لتكوين شركات تجارية، كما كان يفعل اليهود؛ وذلك بسبب عدم خبرة المصريين بالسوق العالمي، على عكس ذلك كان اليهود يتصلون بالتجمعات الاقتصادية العالمية، ويوثقون علاقاتهم بكبريات هذه التجمعات، وخاصة التجمعات اليهودية في العالم.

(ج) انعدام روح المغامرة بأموالهم:

لم يكن لدى المصريين روح المغامرة بأموالهم في المشروعات الجديدة؛ وذلك أن المصريين كانوا يفضلون القليل المضمون على الكثير المحتمل، ولعل هذا كان مبررًا كافيًا لإقبال هؤلاء المصريين على شراء العقارات والأراضي الثابتة والمضمونة من وجهة نظرهم.

(د) عدم تفرغ المصريين كلية للعمل في النشاط الاقتصادي:

إذ إنهم كانوا يعتبرون العمل في هذا المجال عملًا مؤقتًا، أو يعملون به بجانب عملهم الحكومي الذي يمثل في رأيهم مَعينًا لا ينضب، ومن هذا يمكن معرفة أن اليهود قد وجدوا حقل النشاط الاقتصادي في مصر بلا منافس، فاغتنموه لمصلحتهم.

١١- أخذ مصر بأسباب المدنية الحديثة:

هذا بالإضافة إلى بناء مدن جديدة وتعمير مدن قديمة، والواقع أن هذا البناء والتعمير قد تطلب مد وتمهيد طرق المواصلات، وإنارة[١] هذه المدن وتوصيل مياه الشرب إليها، وهنا يجب الإشارة إلى أنه لا يمكن لمصر أن تستغني عن هذه المدنية التي كان يقتضيها دور التقدم الجديد[٢]؛ ولكن رفاهية ومدنية برأس مال وسيطرة يهودية في جانب هام منها، في الحقيقة استعباد ونهب للمصريين.

مجالات النشاط الاقتصادي لليهود في مصر

بعد التعرض بالدراسة للعوامل التي شجعت اليهود على القيام بدورهم الخطير في النشاط الاقتصادي في مصر، لا بد من عرض مجالات هذا النشاط فيما يلي:

(أ) التجارة:

لقد برع اليهود في العمل التجاري بجميع فروعه؛ فكان منهم تجار المانيفاتورة، ومنهم أصحاب المحلات التجارية التي ما زالت إلى اليوم تحمل

(١) دكتور نبيل عبد الحميد سيد أحمد: الأجانب وأثارهم في المجتمع المصري (سنة ١٨٨٢ - سنة ١٩٢٢) رسالة ماجستير لم تنشر، ص ٧٠.

(٢) محمد فهمي لهيطة: المرجع السابق، ص٣٢٢.

أسماء مؤسسيها من اليهود: بنزايون، داود عدس[١]، شيكوريل، شملا، عمر أفندي، جاتنيو، هانو، صيدناوي... وغيرها من المحال التي حملتْ أسماء يهودية في كل من القاهرة والإسكندرية، كما هو معروف أن النشاط الاقتصادي في مصر قد مال إلى المركزية.

وبالإضافة إلى هذا العمل -سواء كتجار أو أصحاب محلات خاصة بالملابس والمنسوجات والخردوات- عمل اليهود أيضًا في تجارة الأدوات الكتابية والورق، وأدوات الطباعة فأسسوا شركة شندلر للطباعة سنة ١٩٢٧[٢]، وقد ترتب على سيطرة اليهود على هذه التجارة الخطيرة، أن استطاعوا توجيه بعض الأقلام والصحف في مصر خلال فترة الدراسة لخدمة مصلحتهم. وسيتضح هذا عند التعرض للنشاط الثقافي لهؤلاء اليهود.

وهناك تجارة أخرى برع فيها اليهود هي تجارة الذهب، فمعظم تجار الذهب في مصر يهود. كما أن اليهود قد تهافتوا على امتلاك الذهب، واعتبروه السلطة الأولى في العالم، أما السلطة الثانية في العالم فهي الصحافة.

وفي نظرهم أن السلطة الأولى دون السلطة الثانية غير مجدية، ولذلك حرصوا على احتكار هاتين السلطتين في يدهم.

---

(١) مصطفى أحمد الرفاعي اللبان: خطر اليهود في مصر، ص٥.

(٢) أ.د. عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، ص٤٨.

ويعتبر امتلاك اليهود للذهب في مصر بمثابة امتلاك الرقاب[١] والتحكم في حياة المصريين.

وبالإضافة إلى ذلك وجدت في مصر محلات تجارية يهودية، كانت في الواقع فروعًا لشركات يهودية فرنسية، مثل محلات الملكة الصغيرة التي تأسس فرعها بالقاهرة سنة ١٩٢٩[٢]، وهي شركة مساهمة فرنسية مقرها مدينة ليون بفرنسا[٣].

كذلك محلات شملا كانت هي الأخرى في الواقع فروعًا لشركة شملا بباريس... إلخ.

ولم يقتصر دور اليهود في التجارة في مصر على تأسيس المحال التجارية، أو إقامة فروع لشركات أجنبية؛ بل تعدى ذلك إلى أنهم تركوا بصماتهم على كل فرع من فروع التجارة المصرية، فالبائعات في المحال التي لم تكن ملكاً لليهود كنَّ بائعات يهوديات، بل أكثر من ذلك وجدت بعض الأحياء التجارية في كل من الإسكندرية والقاهرة معظم من يعمل بها يهود مثل: حي الحمزاوي، والأزهر بالقاهرة، وهي أحياء بمناطق عربية إسلامية[٤]. هذا بالإضافة إلى شارع فرانك بالإسكندرية، وغير ذلك من الأحياء والشوارع التجارية في

---

(١) مصطفى أحمد الرفاعي اللبان: المرجع السابق، ص٨.

(٢) دار الوثائق القومية، قسم مصلحة الشركات، محفظة ٧٣، ملف ١٨٢ - ١ - ١٤٥ ج١ ص٥.

(٣) الدكتور نبيل عبد الحميد سيد أحمد: رسالة دكتوراه سبق الإشارة إليها، ص٢٢٦.

(٤) مجلة الرابطة العربية، المجلد الخامس، جزء ١٠٢، يونيو سنة ١٩٣٧، ص٢٣.

كبرى المدن المصرية. وبالإضافة إلى هذا عمل اليهود في الأرصفة المتخصصة في استيراد وتصدير السلع التجارية، ومن أمثلة هذه الأرصفة: رصيف روض الفرج، ورصيف مينا البصل بالإسكندرية.

وحرصًا من اليهود على سيطرتهم على مجال الاستيراد والتصدير، أسسوا شركة التصدير الشرقية؛ وهي شركة تأسست تبعًا للمرسوم الملكي الصادر في ١٩٢٠/٦/٢٦[١] بالإسكندرية.

ومن هنا يمكن الوقوف على دور اليهود الفعال في النشاط التجاري في مصر أثناء فترة الدراسة، ويتضح أيضًا من هذا أنه لم توجد مساهمة كبيرة من جانب المصريين في التجارة.

ولكن المصريين ارتبطوا بالأرض ارتباطًا كبيرًا، بالإضافة إلى أنهم كانوا أحيانًا يعملون بالصناعة؛ ولكن مساهمتهم في الميدان التجاري كانت قليلة، وحتى من كان يعمل بها على قدر قليل من التعليم، ومن ثم كان المصري يكره التجارة كراهية بلغت حد الازدراء والاحتقار[٢]، لذلك كانت تجارة مصر الداخلية والخارجية بأيدي اليهود، ولكي تتجنب مصر ذلك المصير الذي ينتظر التجارة المصرية فيما بعد، كان لا بد من الاهتمام بالتعليم التجاري في مصر وتعميمه وإصلاحه، وكذلك صرف الشباب المصري المتعلم عن الارتباط بالوظائف الحكومية، باستبعاد المغريات التي تدفعهم إلى العمل بالحكومة،

(١) دار الوثائق القومية، قسم مصلحة الشركات، محفظة ٨٥، ملف ١٨٢ - ٣ - ٧٩ ج١.

(٢) حافظ عفيفي: المرجع السابق، ص٢٠٩.

وتقديم مغريات أكثر تدفعهم إلى الاتجاه إلى العمل التجاري مثل: إنشاء بنك للتسليف التجاري يقدم القروض لمن يرغب في العمل في هذا الميدان؛ إذ إنه كان أحد عوامل إحجام المصريين عن التجارة ضعف رأس المال المصري[١].

(ب) الزراعة وامتلاك الأراضي:

ومن الملاحظ أن اليهود لم يقبلوا على العمل الزراعي وتملك الأراضي في مصر إقبالًا كبيرًا. ولعل مرجع ذلك أنهم كانوا يفضلون السيولة النقدية، كما هو معروف، خاصة خلال فترة ما بين الحربين (سنة ١٩١٨ - سنة ١٩٣٩م).

وعلى ذلك يتضح من خلال البحث والدراسة أن اليهود قد ركزوا نشاطهم في العمل الزراعي، وإنشاء الشركات العقارية خلال الفترة الممتدة من سنة ١٨٩٤م- سنة ١٩٠٥م؛ ولكن بعد هذا بدءوا عملية استثمار ثالثة وهي: الاستثمار الائتماني والمضاربات المالية، وقد برعوا في هذا المجال كثيرًا، وسيتضح ذلك عند التعرض للحديث عن نشاطهم في مجال البنوك والمصارف.

ولكن ليس معنى هذا أنهم لم يقبلوا على العمل الزراعي إقبالًا كبيرًا، أنه لم تظهر لهم أي مساهمة في هذا العمل، أو لم يبرع أحد منهم في هذا المجال.

لقد ظهر من بين يهود مصر مهندسون زراعيون كان لهم دورهم الفعال في عمليات الري، واستنباط محاصيل زراعية، هذا بالإضافة إلى إنشاء شركات

---

(١) د. نبيل عبد الحميد سيد أحمد: النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري من سنة ١٩٢٢-١٩٥٢م، رسالة دكتوراه منشورة، ص ٢٥٢.

عقارية تخصصت في شراء الأراضي البور، فاستصلحتها وحولتها إلى أراضي صالحة للزراعة، أو أراضي بناء باعها اليهود بأضعاف أضعاف ثمنها. والعديد من مناطق وأحياء مصر تشهد على هذا، منها مناطق مثل: كوم أمبو، وحلوان، ومصر الجديدة[١]، ومنطقة سموحة بالإسكندرية، وقد امتلك معظم أراضيها اليهود، ثم استغلوها أحسن استغلال -كما هو معروف عنهم- بهدف جلب الربح.

وكما سبقت الإشارة إلى أن اليهود قد فضلوا السيولة النقدية، وتخلوا عن امتلاك الأراضي الزراعية والعقارات في مصر خلال فترة ما بين الحربين؛ إلا أنهم قد استمروا في شراء أراضي زراعية بطرق أخرى بمنطقة سيناء. وكان يقوم بتمويل عمليات شراء الأراضي البنك الأنجلو فلسطيني، الذي أسسه جماعة من الصهانية بالقدس سنة ١٩٠٢م؛ من أجل تحقيق هدفهم في استعمال جانب كبير من أراضي سيناء.

وقد حاول القائمون على أمر البنك شراء أراضي من الحكومة المصرية؛ ولكن محاولاتهم مع الحكومة فشلت[٢].

وعند فشل هذه المحاولات لجأ البنك إلى وسائل أخرى لتملك الأراضي؛ منها استخدام ابن أحد رجال السلك السياسي الأجنبي في شراء مساحات شاسعة من باطن الأعراب القاطنين في هذه المناطق، والمسموح لهم بملكية هذه

(١) مصطفى أحمد الرفاعي اللبان: المرجع السابق، ص٩.

(٢) مجموعة مضابط مجلس النواب، الجلسة ١٣، ٢٧ يناير سنة ١٩٤٧م، ص٥٤١.

الأراضي، وبالفعل أُبرمتْ عقود صورية بين ابن رجل السلك السياسي، وبين هؤلاء الأعراب. وقد بلغتْ جملة الأراضي التي اشتراها هذا الابن من عربان سيناء ٢٣٨٠ فدان[1]، ثم تنازل ابن رجل السلك السياسي هذا عن ملكية هذه الأراضي إلى البنك الأنجلو فلسطين المشار إليه، ولبعض الصهيونيين بموجب عقود سجل بعضها بمحكمة المنصورة المختلطة، والبعض الآخر مصدق عليه أمام محكمة العريض الشرعية.

وبعد أن تمَّ هذا التنازل تقدم وكيل البنك مطالبًا محافظة سيناء بتمكين البنك من وضع يده على هذه الأراضي، علمًا بأن الأرض تقع بناحيتي رفح والعريش.

وبالرغم من وقوف الحكومة في وجه البنك، ادعى عملاء الصهيونية كسب ملكية هذه الأراضي بوضع اليد عليها، فالواقع أن العقود المبرمة بين ابن رجل السلك السياسي والأعراب ظلت قائمة حتى سنة ١٩٤٧م، وأصبح البنك الأنجلو فلسطيني ومصلحة الحدود خصمين في هذه القضية.

وقد أثار هذا الموضوع كثيرًا من المناقشات والتساؤلات في جلسات مجلس النواب من جانب أعضاء المجلس، ومن ردود الوزراء عليهم، يتضح منها أن الحكومة المصرية لم تقف مكتوفة الأيدي؛ إذ إنها عنيت بوضع نظام خاص بتملك العقارات في مناطق أقسام الحدود، والدليل على ذلك أن الحكومة

(١) مجموعة مضابط مجلس النواب، جلسة ١٣، ٢٧ يناير سنة ١٩٤٧، ص٥٤١.

أصدرت في ٢٣ يونيو سنة ١٩٤٠ الأمر العسكري رقم ٦٢[١]. وقد تضمن هذا الأمر ما يلي:

- أن الحكومة المصرية قد حظرت على كل شخص طبيعي أو معنوي أجنبي الجنسية، أن يمتلك بأي طريق -عدا الميراث- عقارًا بالمناطق التابعة لإشراف مصلحة الحدود.

- كما حظرت الحكومة المصرية في هذا الأمر المشار إليه الوقف على أجنبي، أو تقرير حقوق عينية له.

- هذا بالإضافة إلى أن الحكومة قد اشترطت لتملك المصريين أنفسهم للعقارات في مناطق الحدود، ضرورة الحصول على إذن من وزير الدفاع الوطني يجيز ملكية هذه العقارات، وكان هذا الأمر العسكري قد تضمن في مادته الثانية أنه من حق وزير الدفاع الوطني عدم السماح للمصريين بهذه الملكية، إذا تبين له أن المشتري يعمل تحت إشراف سلطة أجنبية أو لصالح غيره، هذا بالإضافة إلى أن المادة الرابعة من هذا الأمر العسكري قد نصت على بطلان نقل ملكية أي عقار في هذه المناطق، إذا كان مخالفًا للأحكام التي تضمنها هذا الأمر.

وتدعيمًا لهذا الأمر العسكري أصدرت الحكومة المصرية القانون رقم ١١١ في ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥م، متضمنًا نفس الأحكام التي تضمنها الأمر العسكري رقم ٦٢ الصادر في سنة ١٩٤٠م، وأيضًا أصدرت وزارة الدفاع

(١) مجموعة مضابط مجلس النواب، جلسة ٨، ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٦م، ص٢٩٩.

الوطني ثلاثة قرارات ذكرت فيها: أن محافظة سيناء والبحر الأحمر والصحراء الغربية مناطق ممنوعة، لا يجوز دخولها لغير المقيمين فيها؛ إلا بتصريح خاص. وكذلك تضمنت هذه القرارات وضع نظام البطاقات الشخصية المجانية لقاطني هذه المناطق.

وبعد التعرض لنشاط اليهود الزراعي في مصر، وبما ظهر من العرض إلى أي مدى كان إقبالهم على هذا المجال -وخاصة مجال تملك الأراضي الزراعية- من هنا يتضح السبب الذي كان وراء هذا الإقبال على شراء هذه الأراضي.

(ج) مجال الصناعة:

كما هو معروف فإن اليهود لم يتركوا مجالًا من المجالات الاقتصادية إلا وكان لهم فيه دور لا يمكن التغاضي عنه؛ ففي مجال الصناعة مثلًا ظهر دورهم كما ظهر وسيظهر في معظم مجالات الاقتصادي المصري. فقد احتكر اليهود معظم الصناعات المصرية، وخاصة الصناعات الأساسية التي لا يمكن لأي مجتمع الاستغناء عنها، وخاصة إذا وجد لهذا المجتمع مفارقات اجتماعية، مثلما وجد في المجتمع المصري من مفارقات كان لها انعكاساتها عن الأوضاع السياسية والاقتصادية.

نعم لقد احتكر اليهود الصناعات الأساسية في مصر مثل: الصناعات الغذائية، صناعة مواد البناء، بالإضافة إلى صناعة المنسوجات وحلج القطن وكبسه، والصناعات الدوائية والكيماوية، والصناعات الهندسية والبترولية.

ويشهد قسم مصلحة الشركات بدار الوثائق القومية المصرية على مدى تغلغل وأثر اليهود في الصناعة المصرية؛ بمعنى أنَّ معظم المنشآت الصناعية في مصر لم تخل من الوجود اليهودي؛ إذ وجد منهم من كان يساهم في المنشآت بعضوية مجلس الإدارة، أو كرؤساء لمجالس الإدارات، أو كعاملين فيها، أو كممولين لها.

والواقع أنَّ اليهود في مصر لم يكتفوا فقط بسيطرتهم على معظم الصناعات المصرية عن طريق المنشآت الصناعية فحسب، بل كانت لهم أساليبهم ووسائلهم التي أحكموا عن طريقها سيطرتهم على الصناعة في مصر. ومن هذه الوسائل والأساليب:

- أنَّ اليهود في مصر حرصوا على إدخال صغار الرأسماليين من اليهود كأعضاء في اتحاد الصناعات المصرية؛ إذ كان على رأس هذا الاتحاد «هنري نوس بك»[1]. وبالإضافة إلى أن سكرتير هذا الاتحاد كان يهوديا وهو «نج. ليفي».

ومن الملاحظ أنه لم يدخل اتحاد الصناعات هذا كبار الرأسماليين من اليهود، ولعل السبب في هذا هو تهربهم من الرقابة التي كان يفرضها الاتحاد.

وبالإضافة إلى الوسائل والحيل اليهودية بهدف أحكام سيطرتهم على الصناعة، أنه حينما شكلت لجنة للصناعة والتجارة سنة ١٩١٦م بهدف تدعيم الإنتاج المحلي أثناء الحرب العالمية الأولى، كان يوسف قطاوي أحد أعضاء هذه

(١) د. عبد العظيم رمضان: مرجع سبق ذكره، ص٥١.

اللجنة[١]. وقد اشترك يوسف قطاوي هذا مع طلعت حرب في كتابة تقرير عن الصناعة والتجارة الألمانية في مصر[٢] في ١٢ يونيو سنة ١٩١٦م، بالإضافة إلى أن يوسف قطاوي هذا قد ذهب مع طلعت حرب إلى ألمانيا، وقد عرف قطاوي -الذي لعب دورًا خطيرًا بالنسبة لليهود، سواء في تاريخ مصر الاقتصادي والسياسي، وأصبح فيما بعد رئيسًا للطائفة اليهودية سنة ١٩٢٥م- طلعت حرب على مجموعة فرنكفورت المصرفية[٣] «معظم سكان هذه المدينة الألمانية يهود، هذا بالإضافة إلى وجود الفرع الرئيسي لعائلة روتشيلد هناك».

ومما سبق يمكننا التعرف على دور اليهود في الصناعة المصرية.

(د) مجال البنوك والمصارف:

الواقع أنه كما برع اليهود في مختلف المجالات التي سبقت الإشارة إليها - تجارة، صناعة، زراعة- برعوا أكثر في مجال البنوك وأنواعها المختلفة.

---

(١) الأهرام الاقتصادي، العدد ٦٤١، ٢٧ إبريل سنة ١٩٨١م، ص٢٦، تحت عنوان «الرأسمالية اليهودية في مصر» بقلم أنس مصطفى.

(٢) مجموعة خطب محمد طلعت حرب باشا، الجزء الأول، ص٢١، جمعتها والتزمت بطبعها مطبعة مصر.

(٣) الأهرام الاقتصادي، العدد ٦٤٠، ٢٠ إبريل سنة ١٩٨١م، ص١٠، تحت عنوان «الرأسمالية اليهودية في مصر» بقلم أنس مصطفى.

وهنا قبل الخوض في الحديث عن دور اليهود في البنوك والمصارف في مصر، لا بدَّ من الإشارة إلى أن البنوك التي أُنشئت خلال فترة الدراسة، يمكن تقسيمها إلى أقسام مختلفة[١]، نوضحها فيما يلي:

القسم الأول: كان مصريًا محضًا؛ بمعنى أنه أنشئ طبقًا لدكريتو خديوي، ومجلس إدارة هذا النوع من البنوك ومقر أعماله في مصر.

القسم الثاني: كان خاضعًا لقوانين أجنبية، ومجلس إدارة هذا النوع في البلاد التي يخضع لقوانينها، أما أعماله فأغلبها في القطر المصري.

القسم الثالث: من البنوك التي أنشئت في مصر خلال فترة الدراسة، هو عبارة عن فروع لبنوك أجنبية مقرها وأكثر أعمالها خارج مصر.

والآن قد أتى الوقت للتحدث عن دور اليهود في أنواع البنوك المختلفة؛ فقد كان لهم فيها دور عظيم أحيانًا بالمساهمة برءوس الأموال، وأحيانًا كأعضاء في مجالس إدارات هذه البنوك، وأحيانًا كوسطاء وسماسرة لبعض البنوك.

والدليل على هذا أن بنك مصر -تلك المنشأة التي اعتقد المصريون أنها منشأة مصرية محضة- اتضح بالبحث والدراسة أن يوسف قطاوي كان من أحد مؤسسي هذا البنك[٢].

---

(١) تقرير اللورد كرومر، سنة ١٩٠٥م، ص ٥٣.

(٢) الأهرام الاقتصادي، العدد ٦٤٠، ٢٠ إبريل سنة ١٩٨١م، ص١١، تحت عنوان «الرأسمالية اليهودية في مصر» بقلم أنس مصطفى كامل.

هذا بالإضافة إلى أن يوسف قطاوي قد حرص على إدخال جوزيف شيكوريل في مجلس إدارة بنك مصر في العام التالي لتأسيسه، وأكثر من هذا وقف اليهود في وجه طلعت حرب باشا حين أراد إنشاء بنك مصري فلسطيني[١]، وهددوا طلعت حرب بسحب أموالهم المودعة في البنك المصري إذا أصر على تنفيذ هذا المشروع في فلسطين، فما كان من طلعت حرب إلا أن عدل عن فكرته بسبب تدخل هؤلاء اليهود.

بالإضافة إلى ذلك فإن يهود مصر قد طالبوا بضرورة إلغاء التعامل بالجنيه المصري في فلسطين، وإيجاد عملة فلسطينية مستقلة.

حقيقة إن سيطرة وتسلط الجماعات اليهودية في مصر على الاقتصاد المصري قديم، ولكن دخولهم مجال البنوك والمصارف لم يظهر بشكل واضح إلا سنة ١٨٨٠م، حين فكر كبار الرأسماليين من اليهود في تأسيس بنوك رهونات عقارية[٢]، وهذا النوع من البنوك يعتبر امتدادًا لنظام الربا؛ وإن اتخذ شكلًا مغايرًا؛ إذ إنه غالبًا ما يعجز المقترض عن سداد ديونه، فتتضاعف الفوائد، وعندئذ تصبح الأملاك والأشياء المرهونة ملكًا لليهود[٣].

(١) مصطفى أحمد الرفاعي اللبان: المرجع السابق، ص٤.

(٢) يعقوب خوري: المرجع السابق، ص٢٩.

(٣) مصطفى أحمد رفاعي اللبان: المرجع السابق، ص٩.

ومن هؤلاء الرأسماليين اليهود سوارس ورولو وقطاوي. وبعد هذا توالى تأسيس اليهود لعديد من البنوك حتى أنه قد وجدت عائلات تأسس سنة ١٩٠٤م، وبنك زلخة وأسسته أسرة عراقية[1] يهودية سنة ١٩٠٥م.

ومن هذا العرض لدور اليهود في البنوك والمصارف، يتضح أن اليهود قد سيطروا على جميع البنوك المصرية، وإن اختلفت صور هذه السيطرة.

(هـ) مجالات أخرى:

وبالإضافة إلى المجالات الاقتصادية التي نجح اليهود في إدارتها وتوجيهها والمساهمة فيها، والتي سبقت الإشارة إليها... برع اليهودُ في مجالات أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها، ومن هذه المجالات:

- مجال المواصلات سواء برية أو بحرية.

فقد اهتم اليهودُ بهذا المجال ربما لخدمة مصلحتهم؛ إذ إنهم كانوا يستخدمون المواصلات في نقل القطن والمواد التي كانوا يحتكرون إنتاجها بأي وسيلة من وسائل الإنتاج، إلى أماكن تصريفها.

ومن مظاهر اهتمام اليهود بالمواصلات -وخاصة المواصلات الحديدية- أنهم ساهموا في إنشاء خط سكة حديد الإسكندرية والرمل، هذا بالإضافة إلى أنهم ساهموا مساهمة فعالة في إنشاء شركة مساهمة خاصة لسكك حديد قنا-

(١) دار الوثائق القومية المصرية، قسم مصلحة الشركات، محفظة ١٤، ملف ١٨٢ - ٢٩٠ - ٣ - ج١ - ص١١٣.

أسوان[١]. كذلك ساهموا في إنشاء شركة ترام الإسكندرية، وشركة خط سكة حديد الفيوم وحلوان، هذا بالإضافة إلى شركة الخطوط الحديدية للدلتا ... إلخ.

ومن أمثلة اليهود الذين شاركوا في إنشاء وإدارة وتوجيه العديد من الشركات والخطوط الحديدية: يوسف يعقوب بك قطاوي من مديري شركة سكة حديد حلوان[٢]. كذلك اشترك شقيقه موسى قطاوي بماله وإدارته في إنشاء السكك الحديدية الحلوانية، وخط السكك الحديدية الممتد إلى قنا وأسوان.

وبالإضافة إلى ذلك كان سيمون وجاكومو روبيين رولو من أعضاء شكرة سكة حديد حلوان[٣].

كما كان الخواجة أفرايم عداه[٤] رئيسًا لحسابات سكة حديد حلوان في سنة ١٨٨٨م فبرع في تنظيمها، هذا بالإضافة إلى أن أفرايم عداه هذا كان قد تولى إدارة أعمال السكك الحديدية في دمنهور وقنا وأسوان سنة ١٨٩٠[٥].

---

(١) الأهرام الاقتصادي، العدد ٦٣٧، ٣٠ مارس سنة ١٩٨١م، تحت عنوان «الرأسمالية اليهودية في مصر» بقلم أنس كامل، ص١٨.

(٢) شاهين بك مكاريوس: تاريخ الإسرائيليين، ص٢٢٨.

(٣) نفسه، ص٢٣٩.

(٤) ولد أفرايم عداه سنة ١٨٥٨م بالقاهرة.

(٥) شاهين بك مكاريوس: المرجع السابق، ص٢٥٥.

بالإضافة إلى دور اليهود في شركات خطوط السكك الحديدية، ساهموا أيضًا في إنشاء شركات خاصة بالنقل بالسيارات، وكان موسى بك يعقوب قطاوي من الذين ساهموا في إنشاء شركة مركبات الأمنيبوس بالقاهرة.

ومن مظاهر سيطرة اليهود على الموارد الاقتصادية في مصر تحكمهم وسيطرتهم على كبريات الفنادق في مصر؛ مثل فندق الكونتيننتال وشبرد[١] وغيرها من كبريات الفنادق في مصر. ولا شك أن هذه الفنادق كان موردًا للربح الوفير، وخاصة إذا كانت معدة إعدادًا جيدًا لاستقبال كبار الأغنياء من المصريين الذين لم يفكر أحدهم في استغلال أموالهم في بناء فندق، أو إدارة فندق وما شابه ذلك.

ومن هنا يتضح لنا مدى الربح الهائل الذي كان يصل أيدي اليهود، والذي حُرِم المصريون منه، بالإضافة إلى المواصلات والفنادق، كانت دور الملاهي والسينما يسيطر عليها اليهود، وخير دليل يساق على سيطرة اليهود على الملاهي، ملهى الكيت كات[٢]، وما يروى عن هذا الملهى يروى عن غيره من الملاهي التي سيطر اليهود عليها، وما نتج عن ذلك من ابتزاز أموال المصريين.

هذا عن الملاهي؛ أمَّا دور السينما، فقد عمل اليهود في مصر على استئجار وجلب الأفلام الأجنبية «الأفرنجية» لعرضها في مصر، ولأن هذه الأفلام كانت بلغات أجنبية لم يقبل عليها المصريون، لهذا ساهم اليهود في تمويل صناعة

(١) مصطفى أحمد الرفاعي اللبان: المرجع السابق، ص٨.

(٢) نفسه، ص١٠.

السينما العربية حتى أصبحت هذه الصناعة موردًا جديدًا لكسب المال، فقد أخذ كل من توجو مزراحي وأيلي درعي[١] على عاتقهم تمويل الأفلام السينمائية، والاتفاق مع الممثلين والممثلات.

وكذلك أسس جوزيف موصيري شركة «جوزيف فيلم»[٢] التي أقامت وأدارت عددًا كبيرًا من دور السينما في مصر، ومن الذين اشتغلوا بحقل صناعة السينما أيضًا ألكسندر ابتكمان الذي أنتج أفلامًا مصرية، وقد نجحت شركة ابتكمان نجاحًا كبيرًا، وعادت على صاحبها بالربح الوفير.

وعلى هذا يتضح أن اليهود لم يتركوا فرصة لجلب المال إلا واستغلوها خير استغلال.

وفي نهاية عرض النشاط اليهودي في كافة المجالات الاقتصادية في مصر، لا بد من الإثبات بما يوضح عددهم في كل ناحية من النواحي الاقتصادية، وهذا حسب إحصاء سنة ١٩٣٧م، وسنة ١٩٤٧م[٣]. وهذا بالإضافة إلى أنه تم استخراج النسب المئوية لهذه الأرقام، لعل من خلاله يمكن الوقوف بأي النواحي الاقتصادية كان يهتم اليهود. وسنوضح فيما يلي جملة الإسرائيليين في مصر العاملين في النشاط الاقتصادي في الجدول الآتي:

---

(١) نفسه، ص١٣.

(٢) أ.د. عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، ص٥٠.

(٣) الإدارة العامة للإحصاء، الإحصاء العام للقطر المصري سنة ١٩٣٧م، ص٢٩٤. والإحصاء العام للقطر المصري سنة ١٩٤٧م، ص٤٠٠، ٤٠١.

جملة الإسرائيليين في مصر في النشاط الاقتصادي [١]

مسلسل	السنة	جملة الإسرائيليين	أنواع المجالات	جملة كل مجال	النسبة المئوية
١	١٩٣٧	٥٧٨٣٣	(أ) زراعة، تربية الطيور والحيوانات	١٣٤	٪٠.٢٣
			(ب) استثمار المناجم والمحاجر والصناعات التحويلية والبناء والتشييد	٤٢٨٩	٪٧.٤٢
			(ج) النقل والمواصلات	٤٨٣	٪٠.٨٤
			(د) التجارة	١١٩٩٧	٪٢٠.٧٤
			(هـ) الإدارة العامة غير الصناعية	٢٩٦	٪٠.٥١
			(و) الخدمات الاجتماعية عامة وخاصة	١٨١٩	٪٣.١٥
			(س) الخدمات الشخصية		
			(ص) أعمال غير منتجة وغير واضحة	١٢٨٠	٪٢.٢١
			(ع) بدون عمل	١١٧٦٢	٪٢٠.٣٤
				٢٥٧٧٣	٪٤٤.٥٦

(١) المصدر السابق.

مسلسل	السنة	جملة الإسرائيليين	أنواع المجالات	جملة كل مجال	النسبة المئوية
٢	١٩٤٧	٥٨٨٩١	(أ) الزراعة والصيد والقنص	١٢٦	٠.٠٢٪
			(ب) استثمار المناجم	١٠	٠.٠٠٢٪
			(ج) الصناعات التحويلية	٤٠٧١	٦.٩٪
			(د) البناء والتشييد	٢٢٠	٠.٣٧٪
			(هـ) النقل والمواصلات	٥٧١	٠.٩٧٪
			(و) التجارة	١٣٠٤٢	٢٢.١٥٪
			(س) الخدمات الشخصية	٢٢٠٠٩	٣٧.٣٧٪
			(ص) الإدارة العامة والخدمات الاجتماعية	٢٧٧٩	٤.٧٢٪
			(ع) الأعمال غير المنتجة وغير الواضحة.	١٢٩٢١	٢١.٩٤٪
			(ل) بدون عمل	٣١٤٢	٥.٣٥٪

ومن قراءة الجداول السابقة يمكن استنباط الحقائق التالية:

١ - استقطبت الخدمات الشخصية في إحصاء سنة ١٩٤٧م أكبر نسبة من اليهود في مصر، ومعنى هذا أنهم أدركوا بأن موعد الرحيل قد اقترب، والدليل على هذا أن نسبة من استقطبتهم الخدمات الشخصية في إحصاء سنة ١٩٣٧م

كانت ٢١.٢٪؛ بينما في سنة ١٩٤٧م قفزت هذه النسبة قفزة كبيرة، إذ بلغت كما هو موضح في الجدول ٣٧.٣٧٪.

٢- عمل بالتجارة من اليهود عدد لا يستهان به؛ وعلى هذا فإن ما ذكر عن تفضيل اليهود للتجارة على أي عمل آخر هذه حقيقة.

٣- وجد عدد لا يستهان به من اليهود في مصر أعمالهم غير منتجة وغير واضحة؛ ومعنى هذا أن اليهود كانوا يحيطون أنفسهم بالسرية التامة، ومن ثم يمكن القول أنه وجد يهود يعملون في أعمال مريبة لا يرغبون في إعلانها.

وبعد التعرض للأنشطة اليهودية في مختلف المجالات الاقتصادية، يمكن ملاحظة أن هذه الأنشطة خلال فترة الدراسة قد تميزت بعدة مميزات، سوف نوضحها فيما يلي:

المميزات التي امتازتْ بها الأنشطة اليهودية في مختلف المجالات الاقتصادية:

١ - المركزية:

ذلك أن النشاط الاقتصادي للجماعات اليهودية في مصر قد مال إلى التركز في المدن الكبرى وعواصم الأقاليم؛ وخاصة مدينتي القاهرة والإسكندرية حيث القوة الشرائية في كلتا المدينتين كانت تفوق القوى الشرائية في بقية أجزاء مصر[1] وحيث التركز الإداري.

---

(١) د. نبيل عبد الحميد سيد أحمد: رسالة دكتوراه «النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري من سنة ١٩٢٢م إلى سنة ١٩٥٢م» منشورة ص٤٩.

وبالإضافة إلى هذا كانت تتم فيها عملية التصدير والاستيراد، ووجدت بها البورصة المالية والبنوك التي برع فيها اليهود، كما سبقت الإشارة لذلك.

٢- نوعية استثمار أموال اليهود:

وكان ذلك يعني أن اليهود في مصر قد فضلوا السيولة النقدية والأموال المنقولة، عن توظيف أموالهم في شراء العقارات والأراضي الثابتة.

وإن كان هذا التفضيل من جانب اليهود للسيولة النقدية كان يمثل طابعًا عامًّا للاستثمار اليهودي.

وسيتضح هذا في الفصل الخاص بالنشاط الصهيوني في مصر.

٣- استقطاب اليهود لبعض الشخصيات الحكومية في مصر:

ذلك أن أسلوب هؤلاء اليهود كان يعتمد على احتواء المال بالسلطة، واحتواء السلطة بالمال، ولتحقيق ذلك كان لا بدَّ من استقطاب شخصيات حكومية كان لها وزنها في المجتمع المصري، وكان هذا الاستقطاب استقطابًا اسميًّا، ومن أمثلة الشخصيات التي حرص اليهود على استقطابها عدلي يكن، الذي كان في البنك العقاري المصري، وأحمد زيور كان في بنك الأراضي المصرية، ومحمد طلعت حرب كان مشتركًا في الشركة العقارية المصرية ... إلخ.

٤ - التكامل القطاعي مع التوجيه الرأسمالي:

وذلك معناه أن اليهود كانوا يحرصون دائمًا خلال فترة الدراسة المشار إليها، على تغطية جميع قطاعات الاقتصاد المصري أو المشاركة فيها.

هذا بالإضافة إلى حرصهم الشديد على توجيه رءوس أموالهم الوجهة التي يستطيعون من خلالها تحقيق ربح أوفر وسيطرة أكثر.

٥ - الطابع العائلي:

وكان ذلك يعني أنه يمكن أن تسيطر عائلة يهودية على قطاع إنتاجي معين أو تحتكره.

والمدقق في هذا يلاحظ أن المنشآت والمؤسسات التي كانت تحتكرها العائلات اليهودية المعروفة، كانت تلك المنشآت أنشئت من أجل هذه العائلات.

ومن أمثلة هذه العائلات اليهودية التي احتكرت النشاط الاقتصادي في مصر: عائلات قطاوي، موصيري، سوارس، جرين، جاتنيو، رولو، عدس ... إلخ.

٦- الاستمرارية:

وكان ذلك يعني أن اليهود كانوا حريصين على ضرورة الاستمرار في العمل الذي يسند إليهم أو يزاولوه؛ لكي يستطيعوا جني ثماره، ومن ثم فإن الاستمرارية بالفعل هي إحدى سمات العمل الناجح بصفة عامة.

٧- التنسيق:

ذلك أن الجماعات اليهودية سواء داخل مصر أو خارجها، قد أحكمت السيطرة على الاقتصاد المصري؛ إذ إن الذي كان يقدم القروض للحكومة المصرية هي بيوت مالية يهودية في كل من لندن وباريس وسائر العواصم الأوربية.

وفي نفس الوقت كانت هذه القروض «المرتفعة الفائدة» تأتي لتقوم بأنفاقها الجماعات اليهودية في مصر، والتي كانت تعد المشاريع أو تخطط لها.

وبذلك تكون قد اكتملت دائرة السيطرة على الاقتصاد المصري[1] خلال فترة الدراسة.

(١) الأهرام الاقتصادي، العدد ٦٣٦، ٢٣ مارس سنة ١٩٨١ ميلادية، ص٢١، تحت عنوان «الرأسمالية اليهودية في مصر» بقلم أنس مصطفى كامل.

٨- التنوع في العمل:

ذلك أنه يمكن لليهود أن يشغل أكثر من عمل في أماكن مختلفة؛ فمثلًا يمكن أن يكون عضو مجلس إدارة في مؤسسة ما، ورئيس مجلس إدارة في منشأة أخرى، ومساهمًا برأس ماله في بنك ثالث ... وهكذا.

ولا شكَّ أن هذا الأسلوب كان يمنح لليهودي خبرة في مختلف مجالات العمل «بحيث لا يتعارض عمل مع الآخر» فتكون النتيجة اختيار أفضل هذه المجالات لاستثمار أمواله بهدف الكسب.

٩- التراكم الرأسمالي:

وكان ذلك يعني أن الجماعات اليهودية في مصر قد استطاعت تحقيق تراكم سريع في رأس المال، وذلك عن طريق:

(أ) إنشاء الشركات العقارية.

(ب) المضاربة في أسعار البورصة.

(ج) الارتباطات الآجلة بتصدير القطن.

(د) التلاعب في رتب الأقطان.

(هـ) التعاون مع القوى الاقتصادية الأوربية، وذلك خارج مصر.

(و) تحويل العملة المحلية سواء عملة ذهبية أو فضية، إلى سندات ورقية بإصدار ورق البنكنوت.

(ز) رفع سعر فائدة الاقتراض.

موقف المصريين من نشاط اليهود الاقتصادي:

بالرغم من الأضرار التي نزلت بالمصريين من جراء احتكار الجماعات اليهودية في مصر للنشاط الاقتصادي؛ إلا أنهم لم يتذمروا من هذه المعاملة، أو من تلك الأضرار إلا خلال فترة الأربعينات.

وأيضًا لم تجرؤ أية صحيفة على نشر شكاوى المصريين أو فضائح اليهود إلا مؤخرًا.

ومن هذه الأضرار التي قام بها هؤلاء اليهود ضد المصريين على سبيل المثال: أن أصحاب الأعمال والمصانع والشركات التي كانت ملكًا لليهود، كانوا يسلبون العمال المصريين مكافآتهم؛ ذلك أن العامل الذي يستحق مكافأة عن عشرة أو اثني عشر عامًا كانا يتقاضى مكافأة عن أربع سنوات[1]، هذا بالإضافة إلى فصل العمال بدون سبب. ومن الأضرار التي لحقت بالمصريين من جراء احتكار اليهود للنشاط الاقتصادي في مصر أن هؤلاء اليهود كانوا يحرصون على تشغيل مصريين أميين؛ لكي يتهربوا من النسبة العددية التي فرضها عليهم قانون الشركات.

---

(١) الجماهير، العدد ٨، ١٦ مايو سنة ١٩٤٧م، ص٨، تحت عنوان: في مصنع جاتنيو.

وإذا افترض ووجد مصريون يحملون مؤهلات، فإن الشركات كانت لا تكتب المؤهل؛ تهربًا من نسبة المرتبات[١]؛ ذلك في الوقت الذي كان مديرو هذه الشركات يدفعون مرتبات العمال غير المصريين[٢]، وبالرغم من هذه الأضرار لم يجرؤ أحد من المصريين على التظلم مما لحق بهم؛ إلا في السنوات الأخيرة من فترة البحث.

ومن أهم هذه التظلمات:

- شكوى من لجنة التحرير العليا بحلوان في نوفمبر سنة ١٩٥٢م[٣] ضد شركة أسمنت بورتلاند طره، وكما جاء في الشكوى: «أن شركة أسمنت بورتلاند طرة لم تجد من بين المصريين واحدًا يستطيع الإشراف وإدارة مكتب العمال بها وبالبلاد، من ذوي الكفاءات الممتازة، فعهدوا رئاسته إلى رجل يهودي متعصب لبني إسرائيل، علاوة على أنه بلا جنسية، ومن متشردي وسط أوربا الخطيرين».

(١) دار الوثائق القومية، قسم مصلحة الشركات، محفظة ١٩، ملف ١٨٢ - ٣ - ٢٦٥ - ج١ - ص١٧١.

(٢) شكوى من عمال الطوب الأبيض الرملي، ٢٣ مارس سنة ١٩٤٩م، دار الوثائق القومية، محفظة ١٢٣، ملف ١٨٢ - ٣ - ج١.

(٣) دار الوثائق القومية، قسم مصلحة الشركات، محفظة ١٦، ملف ١٨٢ - ٣ - ١٠٢١ ج١ ص٦٩.

- شكوى أخرى من مساهمي شركة الجعفرية للصناعة والزراعة[١]، وكما جاء في الشكوى: «ذكر فيها هؤلاء المساهمون أنهم خدعوا بأن الشركة عبارة عن شركة وهمية، كونت بهدف تغطية إفلاس شخص يدعى إيفان تومائيدس، بواسطة شخص يهودي يدعى فيكتور فرنك، وعندما اكتشف هؤلاء المساهمون هذه اللعبة أرسلوا بالعديد من الشكاوى لإنقاذهم».

كذلك عثر على عديد من الشكاوى[٢] التي أرسلت ضد شركة أراضي كوم أمبو. ومن المعروف أن هذه الشركة قد تأسست في ١٤ أبريل سنة ١٩٠٤م طبقًا لعقد قد أبرم في ٢٠ مايو ١٩٠٣م بين الحكومة المصرية والسير أرنست كاسل وسوارس إخوان وشركائهم[٣]، بهدف استغلال واستصلاح أراضي كوم أمبو بأسوان، ومدة هذا العقد ٩٩ عامًا.

ونتيجة لكثرة الأضرار التي ألحقتها هذه الشركة المذكورة بأهالي بلدة كوم أمبو بأسوان، البالغ عددهم ٤٠٠٠٠ نسمة[٤]، نشرت مجلة مصر الفتاة العديد من الجرائم التي ارتكبها تفتيش الشركة، ومنها: أن شركة كوم أمبو تمنع

---

(١) دار الوثائق القومية، قسم مصلحة الشركات، محفظة ١٦٦، ملف ١٨٢ - ٣ - ٣٦٤ ج١ شكوى من أحد مساهمي هذه الشركة، ووكيل عن بقية المساهمين، والشكوى بتاريخ ٢٥/ ١١/ ١٩٥٢م.

(٢) د. نبيل عبد الحميد سيد أحمد: رسالة دكتوراه عن النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري من سنة ١٩٢٢م إلى ١٩٥٢م، ص١٠٥ وما بعده.

(٣) د. أمين مصطفى عفيفي عبد الله: تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، ص٤٢٢.

(٤) دار الوثائق القومية، قسم مصلحة الشركات، محفظة ١١١، ملف ١٨٤ - ٨ - ١٤ ص٨٢.

الموظفين الحكوميين من السكن في البلدة، وتخرجهم منها بالقوة، وأخطر من ذلك اتخذ مفتش هذه الشركة لنفسه سلطة قضائية وتنفيذية[١]، وقد روت مجلة مصر الفتاة العديد من القصص والروايات التي أثارت ضجة حول هذه الشركة، وحول مفتشها الذي يدعي سلامون مزراحي حتى اضطر هذا المفتش إلى إعلان الحرب على هذه الجريدة، فأصدر أمره الذي نشرته الجريدة المعنية في عددها[٢]، وقد تضمن هذا الأمر ما يلي:

١ - يفصل من العمل ويطرد من كوم أمبو بأجمعها فورًا، كل من كان منتسبًا أو متصلًا بحزب مصر الفتاة، أو من يشاع عنه ذلك.

٢- يعاقب بالعقاب السابق كل من يعرض لبيع جريدة مصر الفتاة بوادي كوم أمبو، وكل من يكون في حيازته نسخة من هذه الجريدة.

٣- على نظار النظارات وعمد كوم أمبو تنفيذ هذا الأمر.

ومن هنا يتضح إلى أي مدى كانت سلطة هذا المفتش اليهودي.

ومن ثم وبعد هذا العرض لا بد من أن يكون قد اتضح لنا مدى تغلغل اليهود، وأثرهم في معظم مجالات الاقتصاد المصري.

---

(١) مجلة مصر الفتاة، العدد ١٠٢، بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٣٩م، ص١٣ تحت عنوان «استبداد شركة كوم أمبو»، سامي جورجي.

(٢) مجلة مصر الفتاة، العدد ١٠٧ بتاريخ ١٩/ ١/ ١٩٣٩م، ص١٠، تحت عنوان «سلامون مزراحي مفتش كوم أمبو يعلن الحرب على مصر الفتاة».